

حوارات

Alaqlaria-No : 187- Sunday 20 Mar. 2016

طارق فهمي العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي:

1.6 مليار جنيه.. قيمة عقود مستهدفة للشركة بنهاية العام الجاري



طارق فهمي

الطريقة التي تتعامل بها البنوك أوضح أن نشاط التأجير التمويلي في المقام الأول هو نشاط ائتماني، وبالتالي يتم الاسترشاد بجميع النظم والإجراءات والسياسات التي تتبعها البنوك والهيئات التنظيمية والهيئات الحكومية حتى يتم الوقوف على الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم على السداد.

وكشف فهمي أن الربع الأول من العام الجاري شهد طفرة في العقود المنفذة بالمقارنة بنفس الفترة من 2015، متوقعا أن تصل حجم العقود الجديدة المنفذة بنهاية الربع الأول من العام الجاري إلى

400 مليون جنيه.

أضاف أن المحفظة المجمعة للشركة منذ بدء النشاط حتى الآن بلغ 6 مليارات جنيه، كما بلغت حجم المحفظة القائمة 2.3 مليار جنيه مع نهاية الربع الأول من العام الجاري، مؤكداً أن القطاع العقاري يستحوذ على الجزء الأكبر من محفظة التأجير التمويلي للشركة بنسبة تصل إلى 55% من حجم المحفظة الكلية والنسب المتبقية موزعة على الآلات والمعدات، والأجهزة الطبية، وسيارات النقل وسيارات الركوب. وأوضح أن الشركة لا تقوم حالياً بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن أحد أهدافها هو إنشاء قطاع لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات المقبلة.

وعلى جانب آخر، شدد العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي على ضرورة إجراء عدد من التعديلات على قانون التأجير التمويلي، على رأسها السماح لشركات التأجير التمويلي بتمويل الأفراد، وكذلك السماح بالتأجير التشغيلي، بالإضافة إلى الفصل بين النواحي الضريبية المؤثرة على نشاط التأجير التمويلي وبين قانون التأجير التمويلي من ناحية أخرى، حيث ستضيف هذه التعديلات منتجات تمويلية وأسواقاً وشريحة عملاء جديدة ستؤدي إلى ازدهار نشاط التأجير التمويلي.

وأشار إلى أن أكثر من 75% من تمويلات محفظة التأجير التمويلي في الخارج مخصصة للتأجير التشغيلي للأفراد وعلى رأسها قطاع السيارات ضارباً مثلاً بما يحدث في أمريكا. موضحاً أن الدول الأخرى تسبقنا في بعض المعايير المحاسبية المتطورة. وقال فهمي إن نشاط التأجير التمويلي يتميز بأنه يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يتيح آلية إضافية مهمة وحيوية للعملاء الذين يفضلون التعامل بهذا

النظام، لذلك فإنه يعد إضافة لسوق التمويل وليس منافساً للبنوك. وأضاف أن من أهم مزايا التأجير التمويلي أيضاً المرونة والسرعة في حصول العميل على القرار الائتماني، حيث يصدر خلال شهر أو شهرين بحد أقصى طبقاً لحجم التمويل، كما يؤدي إلى وفورات ضريبية طبقاً لأحكام القانون المنظم، بالإضافة

إلى تحسين عرض القوائم المالية للعملاء بما فيها معدلات الأداء، حيث إن قيمة الأصول المؤجرة لا تظهر في بند الأصول ضمن القوائم المالية للعميل

وأشار إلى أن حجم نشاط التأجير التمويلي في مصر بلغ 18 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2015 مقابل 7 مليارات جنيه بنهاية 2014 وهذا يشير إلى النمو المتصاعد لنشاط التأجير التمويلي مؤكداً أنه قطاع واعد، مشيراً إلى دخول لاعبين جدد وزيادة عدد الشركات المنضمة لذلك القطاع خلال الفترة الماضية.

أحمد البطران

كشف طارق فهمي.. الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي أن الشركة تستهدف تنفيذ عقود بقيمة 6 مليارات جنيه بنهاية العام الجاري، كما تستهدف إجراء عمليات توريق بقيمة تصل إلى 600 مليون جنيه خلال 3 أعوام.

وأضاف فهمي أن شركته تخطط لتحقيق نمو في صافي الأرباح بنحو 35 مليون جنيه بنهاية 2016، مشيراً إلى أنها ساهمت في قرض مشترك بقيمة 300 مليون جنيه لإحدى شركات التطوير العقاري.

وقال: إن الشركة تمكنت من تحقيق نتائج مميزة خلال الفترة الماضية لتصبح من أكبر 3 شركات تعمل في مجال التأجير التمويلي في مصر، وذلك بعد أن استطاعت الاستحواذ على حصة سوقية بلغت 13% خلال 2015.

وأضاف أن عام 2015 يُعد من أفضل سنوات عمل الشركة منذ تأسيسها حيث حققت الشركة أكبر حجم من العقود المنفذة بلغ 1.6 مليار جنيه والتي تم تسجيلها في سجل المؤجرين بالهيئة العامة للرقابة المالية، لافتاً إلى أن حجم العقود الجديدة التي تنفذها الشركة سنوياً تصل في المتوسط إلى مليار جنيه.

أشار إلى أن الشركة حققت صافي أرباح بقيمة 30 مليون جنيه بنهاية 2015 بنسبة نمو 30% بالمقارنة بعام 2014 وهي تعد المرة الأولى التي تصل فيها أرباح الشركة لهذا الحد منذ تأسيسها منذ 10 سنوات باستثناء العام الذي تمت فيه عملية التوريق التي تم فيها بيع جزء من محفظة التأجير التمويلي بقيمة 680 مليون جنيه.

كما كشف فهمي أن الشركة لديها خطة مستقبلية تهدف إلى القيام بأكثر من عملية توريق خلال 3 أعوام المقبلة تتراوح عملية التوريق الواحدة بين 500 مليون، و600 مليون جنيه، متوقفاً أن يتم طرح جزء من أسهم الشركة للتداول خلال الربع الثاني من العام الجاري، مشيراً إلى أن

عملية قيد الشركة في البورصة تمت في فبراير 2015. وأرجع فهمي اتجاه الشركة للقيد في البورصة الرئيسية إلى زيادة عدد المساهمين وتنوع مصادر التمويل بغرض خفض التكلفة والمخاطر وزيادة الوعي الجماهيري بنشاط الشركة وتعزيز الثقة بها، مشيراً إلى أن جميع المؤشرات المالية خلال 2015 كانت مؤشرات إيجابية من حيث العائد على رأس المال والبالغ 15%، وبلغت نسبة التعثر صفراً، وهي نسبة غير مسبوقة في شركات التأجير التمويلي.

وقال العضو المنتدب إن حجم رأسمال الشركة المدفوع يبلغ 200 مليون جنيه، مؤكداً أن زيادة رأس المال غير مطروحة في الوقت الراهن خاصة مع عدم وصول الشركة للحد الأقصى للرافعة المالية المحددة من هيئة الاستثمار، كما بلغ إجمالي حجم الأصول بنهاية فبراير الماضي 2 مليار جنيه تشمل عقود التأجير التمويلي.

أشار إلى أن النقص في العملة الأجنبية خلال الفترة الماضية أثر بشكل كبير على نشاط التأجير التمويلي خاصة عمليات التأجير التمويلي المرتبطة بالاستيراد مثل استيراد الماكينات والآلات والمعدات الرأسمالية.

وأوضح فهمي أنه في حالة طلب العميل تمويلات تفوق الحد الأقصى للعميل الواحد وفقاً لسياسة الشركة يتم اللجوء إلى التمويل من خلال قرض مشترك أو ما يسمى syndication بالتحالف مع شركات تأجير

تمويل أو بنوك، مؤكداً أن الشركة ساهمت في قرض مشترك بقيمة 300 مليون جنيه لصالح شركة تعمل في مجال التطوير العقاري فضل عدم ذكر اسمها، وذلك من خلال تحالف ضم شركة التوفيق وشركتين تأجير تمويل بلغت حصة كل شركة في قيمة القرض 100 مليون جنيه. وحول ما يتردد عن تعامل شركات التأجير التمويلي بنفس

